

République tunisienne

الهيئة العامة للتأمين
Comité Général des Assurances

الجمهورية التونسية

2022 06 جانفي

2022 01 06



الهيئة العامة للتأمين

07 جانفي 2022

الوارد عدد:

من رئيس الهيئة العامة للتأمين

إلى

السيد رئيس هيئة النفاذ إلى المعلومة

8، نهج أحمد الغربي المنزه 1 - 1082 تونس

000006

الموضوع: التقرير السنوي للهيئة لسنة 2021 حول النفاذ إلى المعلومة

المصاحيب: نسخة من التقرير المذكور.

تطبيقاً لمقتضيات القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بحق النفاذ إلى المعلومة وخاصة الفقرة الرابعة من الفصل 34 منه والتي تنص على إعداد تقرير سنوي حول النفاذ إلى المعلومة خلال الشهر الأول من السنة المولالية لسنة النشاط ورفعه بعد مصادقة رئيس الهيكل إلى هيئة النفاذ إلى المعلومة، يشرفني أن أحق، طي هذا، نسخة من التقرير المذكور ومن مقرري تعين المكلف بالنفاذ إلى المعلومة بالهيئة العامة للتأمين ونائبه.

وتقبلوا فائق عبارات التقدير والإحترام،

بسم

والسلام.

رئيس الهيئة العامة للتأمين
الأمين العام: حافظ الغربي





المهيئة العامة للتأمين

Comité Général des Assurances



التقرير السنوي

لمنظومة النفاذ إلى الوثائق الإدارية

لسنة 2021

يندرج إعداد التقرير السنوي حول النفاذ إلى المعلومة في إطار تطبيق مقتضيات الفصل ع34دد من القانون الأساسي ع22دد لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة. ويتضمن هذا التقرير تلخيصاً لما تم إنجازه بالهيئة العامة للتأمين في مجال النفاذ إلى المعلومة خلال سنة 2021.

الفهرس

- (1) الإطار العام
- (2) الإجراءات التي تم اتخاذها لإنجاز خطة النفاذ
- (3) إعداد دليل إجراءات لفائدة طالبي النفاذ إلى الوثائق الإدارية
- (4) إحداث نافذة بموقع الواب الخاص بالهيئة
- (5) معطيات إحصائية تتعلق بدراسة المطالب
- (6) صعوبات التطبيق
- (7) الإقتراحات والتوصيات
- (8) الملحق

(1) الإطار العام

تم بمقتضى القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 تمكين كل شخص من الإطلاع على نشاط الهياكل العمومية للدولة مثل الوزارات والمؤسسات والمنشآت العمومية وحصول العموم على المعلومات الموجودة لدى الهياكل العمومية والتي تتمتع بتمويل عمومي.

ويهدف هذا القانون إلى ضمان حق كل شخص طبيعي أو معنوي في النزول إلى المعلومة بغرض:

- الحصول على المعلومة،
- تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة وخاصة فيما يتعلق بالتصريف في المرفق العام،
- تحسين جودة المرفق العمومي ودعم الثقة في الهياكل الخاضعة لأحكام هذا القانون،
- دعم مشاركة العموم في وضع السياسات العمومية ومتابعة تنفيذها وتقييمها.

2) الإجراءات التي تم اتخاذها لإنجاز خطة النفاذ

في إطار تطبيق مقتضيات القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتصل بحق النفاذ إلى المعلومة، وتنفيذًا لمتطلبات الخطة الوطنية الرامية إلى تمكين المتعاملين مع الإدارات من الاطلاع على بياناتهما ووثائقها ماعدى المستثناة من النشر، قامت الهيئة العامة للتأمين بتكوين فريق عمل تعهد له مهمة التسيير مع مختلف الهيآكل لتحديد الوثائق المزمع نشرها والمستثناة منها مع تركيز منظومة للنفاذ إلى الوثائق التي تنتجها الهيئة.

وفي نفس السياق قامت الهيئة بإحداث نافذة جديدة بموقع الواب تحت مسمى "منظومة النفاذ إلى المعلومة" وذلك باللغتين العربية والفرنسية وتتضمن أربعة أركان فرعية كالتالي:

- قانون الحق في النفاذ إلى المعلومة،
- مقررات تعين المكلفين بملف النفاذ إلى المعلومة،
- دليل إجراءات لفائدة طالبي النفاذ إلى الوثائق الإدارية،
- المطبوعات المتعلقة بتقديم المطالب (طلب نفاذ إلى وثيقة إدارية وطلب تظلم إلى رئيس الهيئة العامة للتأمين).

(3) إعداد دليل إجراءات لفائدة طالبي النفاذ إلى الوثائق الإدارية

تم إعداد دليل إجراءات لفائدة طالبي النفاذ إلى الوثائق الإدارية باللغتين العربية والفرنسية ينظم إجراءات الإعلام والتنفيذ إلى الوثائق الإدارية التي تتجزأها الهيئة في إطار نشاطها.

ويهدف هذا الدليل إلى التعريف بسياسة الهيئة والوثائق المعنية بالتنفيذ وإعلام المتعاملين مع الإدارة بطرق وإجراءات الإطلاع عليها أو الحصول على نسخة منها. كما يهدف إلى إعلام العموم بحقهم في التظلم والطعن أمام المحكمة الإدارية عند الاقتضاء. وقد تم نشر هذا الدليل على موقع الباب الخاص بالهيئة.

يمكن الإطلاع على دليل الإجراءات عبر هذا الرابط:

http://www.cga.gov.tn/fileadmin/contenus/pdf/Manuel_des_procedures_droit_d_acces_a_l_information.pdf

4) إحداث نافذة بموقع الواب الخاص بالهيئة

تمتلك الهيئة موقع واب خاص بها تحت عنوان: «www.cga.gov.tn» يتضمن كل الوثائق والمعطيات المنصوص عليها بمقتضى القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016.

5) معطيات إحصائية تتعلق بدراسة المطالب

بالنسبة لسنة 2021 وفي إطار النفاذ إلى الوثائق الإدارية التي تنتجهها الهيئة العامة للتأمين، ورد على مصالحنا 6 مطالب (منها 4 مطالب وردت من نفس الشخص وتتعلق بنفس الموضوع) تتلخص كما يلي:

- 1- مطلب صادر عن محامي مؤمن له يتعلق بطلب نسخة من سحب الترخيص من شركة سمسرة في التأمين وإعادة التأمين. وقد تم مد المعنى بنسخة من سحب الترخيص للشركة المعنية.
- 2- مطلب صادر عن مواطن يطلب فيه نسخة من الملف القانوني بما في ذلك الترخيص لشركة تأمين ذات صبغة تعاونية. وقد تم مد المعنى بنسخة من الترخيص المطلوب أما في خصوص بقية الملف القانوني فقد تم توجيهه إلى المؤسسة المعنية أو إلى الجهات المختصة.
- 3- مطلب ورد من منخرط بشركة تأمين ذات صبغة تعاونية يطلب قائمة في المراسلات بين الهيئة العامة للتأمين ومجلس الإدارة للشركة المعنية منذ غرة سبتمبر 2017. وقد تم مد المعنى بالمراسلات الموجهة من الهيئة العامة للتأمين إلى مجلس إدارة التعاونية المعنية منذ ذلك التاريخ. مع الإشارة وأنه في إطار حماية المعطيات الشخصية تم حجب أسماء الأشخاص ضمن المراسلات المعنية. مع العلم وأن المنخرط المذكور هو عضو سابق بمجلس إدارة الشركة المعنية وله خلافات مع أعضاء مجلس الإدارة المتعاقبين موضوع قضايا منشورة وشكوى جارية بين الأطراف.
- 4- مطلب ثان من نفس المنخرط يتعلق بطلب قائمة في المراسلات بين الهيئة العامة للتأمين ومجلس إدارة الشركة المعنية منذ غرة جانفي 2021.

5- مطلب ثالث من نفس المنخرط يتعلق بطلب قائمة في المراسلات بين الهيئة العامة للتأمين ومجلس إدارة الشركة المعنية منذ غرة أبريل 2021 حتى الساعة.

واعتباراً لغياب مراسلات ذات الصلة بالمطلعين المذكورين منذ آخر مراسلة تحصل عليها العارض وحيث أنّ الهيئة العامة للتأمين غير ملزمة بالرد على طالب النفاذ أكثر من مرة واحدة تطبيقاً لأحكام الفصل 16 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016، فإنه لم يقع الرد على الطالب.

وقد قام المعuni برفع قضية لدى الهيئة الوطنية للنفاذ إلى المعلومة تحت عدد 4184 بتاريخ 22 أكتوبر 2021 وأدلت الهيئة العامة للتأمين بملحوظاتها بخصوص القضية المرفوعة.

6- مطلب رابع صادر عن نفس المنخرط يتعلق بطلب وثيقة أو وثائق الهيئة العامة للتأمين المرسلة إلى الشركة المعنية فيما يخص ترشح رئيس مجلس إدارتها، وقد تم إعلامه بتعذر مده بالمعطيات المطلوبة حفظاً لحقوقنا وحقوق الغير بإعتبارها شخصية تتعلق بطرف ثالث.

6) صعوبات التطبيق

لم ترافق عملية إرساء منظومة النفاذ وتطبيقها أية صعوبات تذكر.

7) الاقتراحات والتوصيات

سوف يواصل الهيكل المكلف بالتنفيذ إلى المعلومة لدى الهيئة العامة للتأمين تنفيذ خطة العمل المرسومة وتدعيم تكريس حق النفاذ إلى المعلومة بالتنسيق وبالتشاور مع بقية إطارات وموظفي الهيئة.

كما سيسعى الهيكل المكلف بالتنفيذ إلى تنسيق العمل مع مصالح وزارة المالية في إطار توحيد الإجراءات المتعلقة بالتنفيذ إلى المعلومة بين مختلف الإدارات واعتماد التبادل الإلكتروني لكل الوثائق الواردة والصادرة.

المكلف بحق النفاذ إلى المعلومة

مراد الهمامي

8) الملاحق

1) الهيكل المكلف بالتنفيذ

2) مقررات تعين المكلفين بملف التنفيذ إلى المعلومة،

3) دليل إجراءات لفائدة طالبي التنفيذ إلى الوثائق الإدارية،

4) المطبوعات المتعلقة بتقديم المطالب :

○ مطلب نفاذ إلى وثيقة إدارية،

○ مطلب تظلم إلى رئيس الهيئة العامة للتأمين.

1) الهيكل المكلف بالنفاذ إلى المعلومة:

البريد الإلكتروني	الخطة الوظيفية	الرتبة	الاسم واللقب	
mourad.hammami@cga.gov.tn	مدير وحدة التدقيق الداخلي	مراقب عام صنف 1	السيد مراد الهمامي	المكلف بالنفاذ
rym.miled@cga.gov.tn	مديرة عامة لهيأكل المساعدة	مراقب عام صنف 2	السيدة ريم ميلاد	نائب المكلف

العنوان: الهيئة العامة للتأمين - نهج البرجين مونبليزير-1073-تونس

الهاتف: 71903605

الفاكس: 71902408

مقرر عدد 32/2017
يتعلق بتعيين مكلف بالنفاذ إلى المعلومة

إن رئيس الهيئة العامة للتأمين،

بعد إطلاعه على القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نفحته أو تمتها ،

وعلى القانون عدد 8 لسنة 2008 المؤرخ في 13 فيفري 2008 المتعلق بتنقيح وإتمام مجلة التأمين وخاصة الفصل الأول منه المتعلق بإحداث الهيئة العامة للتأمين ،

وعلى القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بحق النفاذ إلى المعلومة ،

وعلى الأمر عدد 668 لسنة 2011 المؤرخ في 23 ماي 2011 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بأعوان الهيئة العامة للتأمين ،

وعلى الأمر عدد 411 لسنة 2012 المؤرخ في 17 ماي 2012 والمتعلق بالمصادقة على الهيكل التنظيمي للهيئة العامة للتأمين ،

قرر ما يلي

الفصل الأول: يعين السيد مراد الهمامي، مراقب تأمين عام صنف 2، بصفة مكلف بالنفاذ إلى المعلومة بالهيئة العامة للتأمين .

الفصل الثاني: يدخل هذا المقرر حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ إمضائه وينشر بموقع الواب الخاص بالهيئة العامة للتأمين ،

تونس، في 13 جويلية 2017

رئيس الهيئة العامة للتأمين
الإمضاع: حافظ العريبي



أ.ع.م.م

مقرر عدد 33/2017

يتعلق بتعيين نائب المكلف بالنفاذ إلى المعلومة

إن رئيس الهيئة العامة للتأمين،

بعد إطلاعه على القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نفحته أو تهمته ،

وعلى القانون عدد 8 لسنة 2008 المؤرخ في 13 فيفري 2008 المتعلق بتقديح وإنعام مجلة التأمين وخاصة الفصل الأول منه المتعلق بإحداث الهيئة العامة للتأمين ،

وعلى القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بحق النفاذ إلى المعلومة ،

وعلى الأمر عدد 668 لسنة 2011 المؤرخ في 23 ماي 2011 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بأعوان الهيئة العامة للتأمين ،

وعلى الأمر عدد 411 لسنة 2012 المؤرخ في 17 ماي 2012 والمتعلق بالمصادقة على الهيكل التنظيمي للهيئة العامة للتأمين ،

قرر ما يلي

الفصل الأول: تعيين السيدة ريم ميلاد، مديرية الإحصائيات والإستغلال بالإدارة العامة لهياكل المساندة، بصفة نائب المكلف بالنفاذ إلى المعلومة بالهيئة العامة للتأمين .

الفصل الثاني: يدخل هذا المقرر حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ إمضائه وينشر بموقع الواب الخاص بالهيئة العامة للتأمين ،

تونس، في 19 جويلية 2017

رئيس الهيئة العامة للتأمين
الأمضاء: حافظ الغربي





دليل إجراءات تطبيق القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بحق النفاذ إلى المعلومة بالهيئة العامة للتأمين

في إطار تطبيق القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 تم إعداد دليل تطبيقي لإجراءات حق النفاذ إلى المعلومة بالهيئة العامة للتأمين "الهيئة" وذلك بتقديم طريقة مبسطة لتسهيل عملية النفاذ لطالبي المعلومة حسب ما ينص عليه القانون السالف الذكر وذلك تكريساً لمبدأ الشفافية والحكمة الرشيدة.

يهدف الدليل إلى:

- التعريف بسياسة الهيئة الرامية إلى تكريس حق المتعاملين مع الإدارة في النفاذ إلى المعلومات والوثائق الإدارية التي تنتجها.
- التعريف بالوثائق المعنية بالنفاذ وإعلام المتعاملين مع الإدارة بطرق وإجراءات الإطلاع عليها أو الحصول على نسخة منها.
- تسهيل عملية النفاذ وتبسيط إجراءاتها.
- إعلام العموم بحق التظلم والطعن أمام المحكمة الإدارية عند الاقتضاء.

الوثائق الخاضعة للرد على مطالب حق النفاذ إلى المعلومة :

الوثائق التي تنتجهها الهيئة أو تحصل عليها في إطار مباشرتها المرفق العام وذلك مهما كان شكلها ووعاؤها والتي تنتجهها أو تحصل عليها في إطار ممارسة نشاطها.

استثناءات حق النفاذ إلى المعلومة :

لا يمكن للهيئة أن ترفض طلب النفاذ إلى المعلومة إلا إذا كان ذلك يؤدي إلى إلحاق ضرر بالأمن العام أو بالدفاع الوطني أو بالعلاقات الدولية فيما يتصل بهما أو بحقوق الغير في حماية حياته الخاصة ومعطياته الشخصية وملكية الفكرية.

ولا تعتبر هذه المجالات استثناءات مطلقة لحق النفاذ إلى المعلومة وتكون خاضعة لتقدير الضرر من النفاذ على أن يكون الضرر جسيماً سواء كان آنذاك أو لاحقاً كما تكون خاضعة لتقدير المصلحة العامة من تقديم المعلومة أو من عدم تقديمها بالنسبة لكل طلب ويراعي التناوب بين المصالح المراد حمايتها والغاية من مطلب النفاذ.

وفي صورة الرفض يتم إعلام طالب النفاذ بذلك بجواب معلم وينتهي مفعول الرفض بزوال أسبابه المبينة في الجواب على مطلب النفاذ.

لا يشمل النفاذ إلى المعلومة البيانات المتعلقة ب الهوية الأشخاص الذين قدموا معلومات بهدف الإبلاغ عن تجاوزات أو حالات فساد.

الإجراءات	
1- تقديم المطلب:	<p>● تحرير مطلب للحصول على الوثائق بالنسبة للشخص الطبيعي أو المعنوي كتابيا عن طريق:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تعديل مطبوعة إدارية وفق نموذج مطلب نفاذ إلى وثيقة إدارية. - أو على ورق عادي و يجب أن يتضمن المطلب في هذه الحالة اسم ولقب صاحبه وعنوانه بالنسبة للشخص الطبيعي والتسمية الاجتماعية والمقر بالنسبة للشخص المعنوي بالإضافة إلى تعريف الوثائق والمعلومات موضوع الطلب والصيغة المطلوبة. <p>● توجيه المطلب إلى المكلف بالتنفيذ إلى الوثائق الإدارية لدى الهيئة العامة للتأمين عن طريق:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الإيداع المباشر - البريد المضمون الوصول - الفاكس أو البريد الإلكتروني. <p>● تسليم المعنوي وصلا في الغرض يحتوى على الرقم المرجعى للمطلب.</p> <p>● إعلام المعنوي بالمعطيات المنقوصة بالمطلب و التوضيحات الازمة في (أقرب الأجل) باستثناء الإيداع المباشر حيث يقع إعلامه فوريا.</p>
2- آجال الحصول على الوثائق الإدارية:	<p>● يتم الرد على مطلب النفاذ إلى الوثائق الإدارية في أجل أقصاه عشرون (20) يوما من تاريخ التوصل بالمطلب أو تاريخ تصحيحه.</p> <p>● يمكن التقليص في هذا الإجراء إلى أجل لا يتجاوز ثمان وأربعين (48) ساعة إن كان المطلب يندرج في قائمة الحالات الاستعجالية (تأثير على حياة شخص...).</p> <p>● كما يمكن التمديد في هذا الأجل بعشرة (10) أيام إن تعلق الأمر بالحصول على عدة وثائق أو إذا كان توفيرها يستدعي استشارة أطراف أخرى مع إعلام صاحب المطلب بذلك.</p> <p>● يتم إعلام صاحب المطلب بعدم الاختصاص أو بإحالة المطلب وذلك في صورة عدم توفر الوثائق المطلوبة لدى هيكل الهيئة العامة للتأمين وذلك في أجل خمسة (5) أيام من تاريخ التوصل بالمطلب.</p> <p>● لا يتلقى صاحب مطلب النفاذ إلى المعلومة ردا على نفس المطلب أكثر من مرة.</p> <p>● يمكن لصاحب المطلب عند إعداد المطلب أن يحدد الكيفية التي تمكنه من النفاذ إلى الوثائق الإدارية والتي يمكن أن تتخذ إحدى الصور التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الإطلاع على الوثائق الإدارية المحتوية على المعلومة على عين المكان. - الحصول على نسخة ورقية من الوثيقة الإدارية - الحصول على نسخة إلكترونية . - الحصول على مقتطفات من المعلومة. <p>● في صورة عدم توفر الوثيقة الإدارية على النحو الذي تقدم به صاحب المطلب فإنه يتعين توفيرها بالصيغة المتاحة لدى الهيئة العامة للتأمين.</p>
3- صور النفاذ إلى الوثائق الإدارية	



٤- معايير النفاذ إلى الوثائق الإدارية:

+ لكل شخص الحق في النفاذ إلى الوثائق الإدارية بصفة مجانية إلا أنه يمكن أن يكون النفاذ بمعلوم وذلك إذا كان توفير الوثائق المطلوبة يقتضي جملة من المصارييف وفي هذه الحالة يتم إعلام صاحب المطلب مسبقاً بضرورة دفع مقابل على أن لا يتجاوز ذلك المصارييف الحقيقة التي تحملتها الهيئة العامة للتأمين لتوفير الوثيقة الإدارية ومعلوم إرسال النسخة دون غيرها.

٥- الطعون

+ في صورة رفض مطلب النفاذ يمكن لطالب الوثيقة أن يتقدم بمطلب تظلم (وفق نموذج التظلم) لدى رئيس الهيئة العامة للتأمين خلال أجل لا يتجاوز عشرين (20) يوماً من صدور قرار الرفض:
 - الإيداع المباشر لدى مكتب الضبط المركزي
 - البريد المضمون الوصول
 - الفاكس: 71902408
 - البريد الإلكتروني: president.cga@cga.gov.tn

+ ويكون الهيئة مطالبة بالرد خلال العشرة (10) أيام الموالية لتاريخ مطلب التظلم ويعتبر السكوت رفضاً ضمنياً.

+ كما يمكن لطالب النفاذ الطعن مباشرة في قرار الهيئة لدى هيئة النفاذ إلى المعلومة المنصوص عليها بالفصل 37 من القانون الأساسي السالف الذكر وذلك خلال أجل لا يتجاوز العشرين (20) يوماً من تاريخ بلوغ قرار الرفض الصادر عن رئيس الهيئة إليه أو من تاريخ الرفض الضمني.

+ في صورة عدم الرضا يمكن لصاحب المطلب الطعن في قرار هيئة النفاذ إلى المعلومة أمام المحكمة الإدارية في أجل لا يتجاوز الثلاثين (30) يوماً من تاريخ تلقيه الإجابة.

٦- الوثائق المستثناة من النفاذ

- + يتم استثناء الوثائق التالية من حق النفاذ:
 - الوثيقة الإدارية المحمية بمقتضى التشريع المتعلق بحماية المعطيات الشخصية وحقوق الملكية الأدبية والفنية.
 - في صورة صدور قرار قضائي يمنع النفاذ
 - الوثائق الإدارية التي قد تلحق ضرراً
 - بشفافية إجراءات إسناد الصفقات العمومية
 - بإجراءات المداولة وتبادل الآراء ووجهات النظر على غرار محاضر الجلسات والتقارير المتبادلة بين الموظفين والمتضمنة لآرائهم ووجهات نظرهم

المكلف بحق النفاذ إلى المعلومة

تعريف الهيكل المكلف بالتنفيذ إلى المعلومة و مهامه:

المكلف بحق التنفيذ إلى المعلومة:

- السيد مراد الهمامي العنوان الالكتروني(mourad.hammami@cga.gov.tn)

نائب المكلف بحق التنفيذ إلى المعلومة:

- السيدة: ريم ميلاد العنوان الالكتروني(rym.miled @ cga.gov.tn)

يتولى المكلف بالتنفيذ إلى الوثائق الإدارية (أو نائبه في صورة غيابه) طبقاً للمقتضيات المتعلقة بتقديم مطالب الحصول على الوثائق الإدارية المشار إليها أعلاه، القيام بمهام التالية:

- ✓ التثبت من توفر الشروط القانونية الدنيا المستوجبة ضمن مطلب الحصول على الوثائق الإدارية وتقديم المساعدات الضرورية وتسليم الوصولات طبقاً للمقتضيات المتعلقة بتقديم مطالب الحصول على الوثائق الإدارية؛
- ✓ العمل بالتشاور مع بقية إطارات وموظفي الهيئة على إعداد منهجية مفصلة لإجراءات المتبعة في دراسة المطالب؛
- ✓ العمل بالتنسيق مع المصالح المعنية للهيئة على التثبت إذا كانت الوثائق الإدارية المطلوبة مستثنية من النشر بمقتضى التشريع الجاري به العمل على أن يتم إذا اقتضى الأمر استشارة أطراف أخرى لهذا الغرض؛
- ✓ دراسة ما إذا كانت الوثائق الإدارية المطلوبة ضرورية لحماية حياة أو حرية شخص والحرص على تسليمها للمعني بصفة استعجالية أي في ظرف ثمان وأربعين (48) ساعة؛
- ✓ دراسة ما إذا كانت الوثائق الإدارية المطلوبة بحوزة الهيئة وفي صورة عدم توفرها، العمل على إعلام صاحب المطلب بعدم الاختصاص أو بإحالة المطلب للهيكل المعنى؛
- ✓ إذا كانت الوثيقة الإدارية منشورة، يجب إعلام الطالب بذلك وتحديد الموقع الذي تم فيه النشر؛
- ✓ إذا لم تكن الوثيقة الإدارية مستنشقة، يجب تحديد إذا كان بالإمكان إتاحتها في الصورة المطلوبة، مع تحديد المعلوم الواجب دفعه وإرشاد الطالب بخصوص الإجراءات المتبعة للتنفيذ إلى الوثيقة الإدارية بما فيها كيفية الدفع؛
- ✓ إذا تعذر توفير الوثيقة الإدارية في الشكل المطلوب، يجب إعلام الطالب بالصورة الأخرى للتنفيذ؛
- ✓ إذا كانت الوثيقة الإدارية مستنشقة من النشر، يجب إعلام الطالب بذلك وبأسباب الرفض

يتولى المكلف بالتنفيذ تقديم المساعدة الالزمة لطالب التنفيذ إلى المعلومة في حالة العجز أو عدم القدرة على القراءة والكتابة أو كذلك عندما يكون طالب التنفيذ فقداً لحاسة السمع والبصر.

مطلب نفاذ إلى وثيقة إدارية (1)

القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 الموزع في 24 مارس 2016

أ- إرشادات خاصة بطلب الوثيقة الإدارية (2):

.....
.....

ب- الوثيقة الإدارية المطلوب النفاذ إليها:

المرجع (إن وجد)	الهيكل الإداري المعنى	الوثيقة
.....

ج- الصيغة المطلوبة للنفاذ إلى الوثيقة الإدارية: (بحسب الصيغة المتاحة)

الاطلاع على نسخة الكترونية الحصول على مقتطفات من المعلومة	<input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/>	الاطلاع على الوثيقة على عين المكان الحصول على نسخة ورقية	<input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/>
--	--	---	--

في
.....

إمضاء طالب الوثيقة

خاص بالمكلف بالإعلام والنفاذ إلى الوثائق الإدارية
.....
الإمضاء والختام

1- هذا المطلب خاص بوثيقة إدارية واحدة

2- توضع علامة (*) في الخانة المناسبة

3- رقم بطاقة التعريف الوطنية أو جواز سفر بالنسبة للأجنبي

ظلم لدى رئيس الهيئة العامة للتأمين

(يتعلق بمطلب نفاذ إلى وثيقة إدارية)

القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016

أ-إرشادات خاصة بالمتظلم⁽¹⁾:

شخص طبيعي:

الاسم واللقب:
العنوان:
الهاتف:

شخص معنوي⁽³⁾:
اسم المؤسسة:
عنوان المؤسسة:
اسم الممثل القانوني ولقبه:
رقم وثيقة الهوية⁽²⁾:
الهاتف:
الفاكس:
العنوان الإلكتروني:

بمرجع مطلب النفاذ إلى الوثيقة: ج-سبب التظلم:	
عدم إتاحة الوثيقة في الصورة التي تم تحديدها في المطلب	عدم الرد على المطلب
رفض مطلب الحصول على الوثيقة	عدم إتاحة الوثيقة المطلوبة أو جزء منها
عدم تبرير الرفض	إشارةً إلى دفع معلوم مجحف للحصول على الوثيقة
	عدم الإبلاغ بمال المطلب

سبب آخر:

..... في

إمضاء طالب الوثيقة

خاص بالملحق بالإعلام والنفاذ إلى الوثائق الإدارية

المرجع بالسجل الخاص بمتابعة مطالب النفاذ إلى الوثائق الإدارية:

أحيل المطلب

إلى:

بتاريخ:

الامضاء والختم

1- توضع علامة (X) في الخانة المناسبة

2- رقم بطاقة التعريف الوطنية أو جواز سفر بالنسبة للأجنبي

3- عند الاقتضاء يرفق المطلب بما يثبت صفة الممثل القانوني